

دعوى

القرار رقم (VJ-2021-1440)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2021-40943)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في محافظة جدة

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة الضبط الميداني - الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية - عدم سماع الدعوى لفوات المادة النظامية.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن قرار المدعي عليها المتعلق بفرض غرامة الضبط الميداني، الناتجة عن عدم وجود عنوان المنشأة - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار. ثبت للدائرة أن المدعي تقدم بالدعوى أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٠٩، وتبلغ بقرار إلغاء الاعتراض من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٠٣ - مؤدي ذلك: تم تقديم الدعوى بعد فوات المدة النظامية، الأمر الذي يتعين معه عدم سماع الدعوى - وفقاً لأحكام المادة (٣) من قواعد عمل وإجراءات لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

الوقائع:

الحمد لله، والصلة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن وآله؛ وبعد:

في يوم الاحد بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠٥، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١١هـ، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٠٩٤٣)

٢٠٢١/٣/٧.) بتاريخ .

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ...، هوية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة / ...، بموجب السجل التجاري رقم (...), تقدم باعتراضه على قرار المدعي عليها المتعلق بفرض غرامة الضبط الميداني بقيمة (١٠,٠٠٠) ريال، الناتجة عن عدم وجود عنوان المنشأة، ويطالب بإلغاء الغرامة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت كالتالي: أولاً: الدفع الشكلي: نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (٢) «إذا لم يُقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إطالة اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه»، وحيث أن الإشعار بإلغاء طلب الاعتراض صدر بتاريخ ٢٠٢١/٣/٥، وتاريخ تظلم المدعي أمام لجنة الفصل هو ٢٠٢١/٣/٩، فإن القرار محضناً بمضي المدة. ثانياً: قام ممثلو الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٣، بالشخص على موقع المدعي وبعد المعاينة تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (ب) من الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وبعد التثبت من مخالفة المدعي قامت الهيئة بفرض غرامة بقيمة (١٠,٠٠٠) ريال، على المدعي بناءً على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والأربعون من نظام ضريبة القيمة المضافة. وختم ممثل المدعي عليها مذكرته بطلب رفض الدعوى.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٠٩/٢٠٢١م، افتتحت الجلسة الأولى، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٤٠٢٦) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ في تمام الساعة السادسة مساءً للنظر في الدعوى المقامة من هيثم حسين حامد بحيري، ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر من يمثل المدعية نظاماً، وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...), بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفويض رقم (٢٠٠١٧٩/١٤١) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعي عليها أجابه ردوده بما ورد في مذكرة الرد، وبسؤال ممثل المدعى عليها أضافه، قرر الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ



١٤٢٥/١١٠هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، ولما كان المدعي يهدف من دعوته إلى إلغاء غرامة الضبط الميداني الناتجة عن عدم وجود عنوان المنشأة، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، واستناداً لما نصت المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: -١- إذا لم يعتذر المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به. -٢- إذا لم يقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحالة اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه. -٣- إذا لم يقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من اللجنة الداخلية في شأن التسوية، أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية، دون الوصول إلى تسوية»، وحيث ثبت للدائرة بأن المدعي تقدمت بالدعوى أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٢١/٣/٢٠٢١م، وتبلغ بقرار إلغاء الاعتراض من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتاريخ ٢١/٣/٢٠٢١م، وعليه فإن الدعوى تم تقديمها بعد فوات المدة النظامية، الأمر الذي يتبعه عدم سماع الدعوى.

وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالأجماع:



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم سماع الدعوى لفوات المدة النظامية، وفقاً لأحكام المادة (٣) من قواعد عمل وإجراءات لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين بموجب أحكام المادة (٥٧) من نظام المرافعات الشرعية. وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى حسبيماً تراه. ولأطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.